IAJ
مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

مجلة علمية، شهرية، محكّمة متعددة التخصصات، تُعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

العدد الثاني

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

second issue

2

April-May 2025

العدد الثاني

أبريل -ماي 2025

الرقم المعياري الدولي : e-ISSN : 3085 - 5039

رقم الصحافة : Press number : 1/2025

مجلة المقالات الدولية

العدد الثاني مزدوج، أبريل - ماي 2025

e-ISSN : 3085 - 5039

IAJ
مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدنا أن نقدم للقراء والباحثين العدد الثاني من مجلة المقالات الدولية، والذي يأتي استمرارًا للنجاح الكبير الذي حققه العدد الأول، حيث لاقى اهتمامًا واسعًا ومقروئية متميزة لدى الأكاديميين والمهتمين بالبحث العلمي.

كما يسرنا أن نعلن أن المجلة قد حصلت على التصنيف العلمي الدولي (ISI)، مما يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز انتشارها الأكاديمي وإثراء المحتوى البحثي المنشور، حيث يتيح هذا التصنيف للمجلة وصولًا أوسع إلى الباحثين والمؤسسات العلمية، ويؤكد جودة الأبحاث المنشورة واستيفائها للمعايير الدولية.

لقد كان هذا النجاح دافعًا لنا لمواصلة الجهود في تقديم محتوى علمي عالي الجودة، يواكب التطورات البحثية الحديثة، ويساهم في تعزيز التفاعل العلمي وتبادل المعرفة بين الباحثين من مختلف التخصصات. فمع زيادة الإقبال على المجلة، أصبحنا أكثر حرصًا على توفير مساحة أكاديمية جادة للنقاش والتفاعل، من خلال نشر أبحاث متنوعة تغطي مجالات القانون، العلوم السياسية، العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، وكل ما يتعلق بالدراسات الإنسانية ذات القيمة العلمية المضافة.

في هذا العدد الجديد، نواصل تقديم مجموعة مختارة من الأبحاث والدراسات التي تواكب القضايا الراهنة، وتطرح تحليلات علمية عميقة، وفق نهج أكاديمي رصين.
ونتوجه بالشكر لجميع الباحثين والمساهمين على ثقتهم ودعمهم، فالمجلة مستمرة بفضل مشاركاتكم وإسهاماتكم العلمية التي تجعلها منصة رائدة في نشر المعرفة الأكاديمية.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER
e-ISSN : 3085 - 5039

INTERNATIONAL Scientific Indexing

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

الرقم المعياري الدولي : ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية مجلة متعددة التخصصات
العدد 2، مزدوج أبريل - ماي 2025

International Articles Journal A Multidisciplinary Journal
Double Issue 2, May - April 2025

اللجان العلمية للمجلة

انس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو
نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي
نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور
أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
عضو المجلس الدستوري سابقا
مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري
أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي
أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط
المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

Dr.Riccardo Pelizzo
نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزارباييف بكازاخستان

د. مهند العيساوي
مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية
أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. عزالدين العلام
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

دة. وفاء الفيلالي
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. الدربالي المحجوب
رئيس شعبة القانون بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. المهدي منشيد
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

دة. صليحة بوعكاكة
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس
المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا
أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. عبد الغني السرار
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. زكرياء أقنوش
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. عبد الغني العماري
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. أحمد أعراب
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد املاح
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. رضوان طريبق
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس

د. عبد الحي الغربة
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. خالد الحمدوني
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. هشام المراكشي
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

محتويات العدد

التعبير عن القيم كوظيفة من وظائف قواعد التعديل الدستوري حمزة الكندي	3-16
إشكالية البيروقراطية الإدارية وتأثيراتها على الجهاز الإداري بالمغرب رضى الهلالي	17-30
ممارسة الشرطة الإدارية المحلية بالمغرب: قراءة في الاليات والاختصاص حميد الموسوي	31-46
التدبير الملكي للشأن العام في المغرب و إنتاج التوازن التوفيقي بين منطق السلطة ومنطق السوق منير قنديلي - الوافي محمد	47-66
طبيعة الرقابة الدستورية على استقلالية المؤسسة التشريعية ربيع السلماني	67-78
حصيلة عمل المحكمة الدستورية لسنة 2024 أحمد أكنتيف - وداد لمسردي	79-92
التوازنات المالية بين المدرستين التقليدية والحديثة أنوار الوطاسي	93-110
البيولوجية الوراثية والذكاء الاصطناعي في التشريع المغربي عبد الرحيم لمسلم	111-122
مصير الديون في حالة عدم التصريح داخل أجل المحدد (صعوبات المقاولة73.17) محمد لوديني	123-134

135-158	**التحديات القانونية لتنفيذ أحكام القانون التجاري الليبي (رقم 10 لسنة 2023)** رقية محمود امهدي
159-174	**L'etendue De La Protection Juridique Du Cyberconsommateur** El YASSINE Sara
175-194	**L'entrepreneuriat : Une Alternative D'employabilité Pour Lutter Contre Le Chômage Des Jeunes Au Maroc** El YASSINE Sara
195-206	**الحياة المدرسية ودورها في التربية والتحصيل الدراسي لدى المتعلمين مقاربة سوسيولوجية** عبد العالي قايدي
207-214	**INTERROGATING THE MERITS OF INCORPORATING TRANSLATION IN FLT** Hajar EL SAYD
215-230	**La dimension environnementale dans les politiques d'urbanisme : Étude analytique à travers le cadre juridique marocain** OUHAMMOU Tarik
231-254	**El turismo solidario en la comuna rural de Boujedyane Larache – Marruecos** Mohamed Haouari

International Articles Journal
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
Double Issue 2, April - May 2025

مجلة المقالات الدولية
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
العدد 2 مزدوج، ابريل - ماي 2025

التعبير عن القيم الدستورية كوظيفة من وظائف قواعد التعديل الدستوري

The expression of constitutional values as a core function of constitutional amendment rules

Hamza Elkoundi
Doctor in Constitutional Law
and Political Science
Mohammed V University, Rabat.

Raouea Eddahbi
PhD Student
Mohammed V University, Rabat

حمزة الكندي
دكتور في القانون الدستوري
والعلوم السياسية
جامعة محمد الخامس بالرباط

راوية الذهبي
باحثة بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس بالرباط

Abstract:

This paper examines formal constitutional amendment rules as a fundamental component of constitutional design, highlighting their role in fostering stability and ensuring the evolution of constitutional texts in response to societal needs. The paper emphasizes the key functions of these rules, such as distinguishing the constitution from ordinary laws, regulating political action, and expressing constitutional values. It also explores the expressive aspect of these rules and their role in shaping national identity, focusing on the balance between liberal democracy and institutional stability. The paper concludes that constitutional amendment rules are not merely legal mechanisms but reflect the cultural and political values of society, contributing to the construction of stable democratic systems.

المستخلص:

تتناول هذه الورقة البحثية قواعد تعديل الدستور الرسمية بوصفها عنصراً أساسياً في بناء الدساتير، مسلطة الضوء على دورها في تعزيز الاستقرار وضمان تطور النصوص الدستورية استجابةً للاحتياجات المجتمعية. وتبرز الورقة الوظائف الرئيسية لهذه القواعد، مثل تمييز الدستور عن القوانين العادية، وتنظيم العمل السياسي، والتعبير عن القيم الدستورية. كما تستكشف الجانب التعبيري لهذه القواعد ودورها في تشكيل الهوية الوطنية، مع التركيز على تحقيق التوازن بين الديمقراطية الليبرالية والاستقرار المؤسسي. وتخلص الورقة إلى أن قواعد تعديل الدستور ليست مجرد آليات قانونية، بل تعكس القيم الثقافية والسياسية للمجتمع، مما يساهم في بناء أنظمة ديمقراطية مستقرة.

Keywords:

Constitutional amendment; institutional stability; constitutional values.

الكلمات المفتاحية:

قواعد التعديل؛ الاستقرار الدستوري؛ القيم الدستورية،

مقدمة:

تُعد قواعد التعديل الدستوري المنصوص عليها بشكل رسمي وصريح، من أبرز عناصر تصميم الدساتير [1]، وذلك لما لها من أهمية في ضبط مسار التغيير الدستوري وتنظيم العمل السياسي. حيث يجب أن تفهم هذه القواعد على أنها تُؤطر سلوك الفاعل الدستوري وتعكس العلاقة بين الدستور ومرور الزمن[2].

بصورة أكثر تحديداً، تتجلى الوظائف الرئيسية لقواعد التعديل الرسمية في تمييز الدستور عن القانون العادي من خلال وضع إجراءات مُحكمة لعملية التعديل [3]، كما تهدف إلى إلزام الفاعلين السياسيين المستقبليين بالنصوص الدستورية، فضلاً عن مساهمتها في تحسين النصوص أو تصحيحها لتتناسب مع متطلبات التطور الدستوري. بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه القواعد في تعزيز الوعي العام، والحد من تجاوزات السلطات السياسية، وتوطيد المبادئ الديمقراطية، فضلاً عن ضبط وتيرة التغيير الدستوري بما يحقق الاستقرار.

وفي الوقت الذي تنجز فيه قواعد التعديل هذه الوظائف المحددة، فإنها تُعتبر أيضاً أداة يُثبت من خلالها واضعو الدساتير القيم الدستورية ويُعبرون عنها. ومع ذلك، فإن هذا الدور التعبيري لم يُبرز بشكل كافٍ في التحليلات التي تناولت وظائف هذه القواعد.

فقواعد التعديل الدستوري تعد أحد أهم الأدوات التي يعتمد عليها البناء الدستوري للدولة، إذ تجمع بين الأبعاد التنظيمية التي تضمن استقرار النصوص الدستورية ووضوح إجراءات تعديلها، والأبعاد التعبيرية التي تُبرز القيم الدستورية وتُعزز الهوية الوطنية للمجتمع. لذلك، يهدف هذا المقال العلمي إلى دراسة قواعد التعديل الدستوري من زاوية تحليلية شاملة، تسلط الضوء على أدوارها التنظيمية والتعبيرية مع التركيز على علاقتها بالقيم الدستورية وأهميتها في تحقيق التوازن بين استقرار النصوص الدستورية وديناميكية التغيير السياسي والاجتماعي.

فإلى أي مدى تُسهم قواعد التعديل الدستوري في التعبير عن القيم الدستورية إلى جانب دورها التنظيمي في ضبط عملية التعديل؟، وكيف تضمن قواعد التعديل الدستوري استقرار النصوص الدستورية وتمييزها عن التشريعات العادية (المحور الأول)؟ وكيف تُساهم هذه القواعد في تعزيز دينامية التكيف الديمقراطي وضمان التحولات السياسية السلمية (المحور الثاني)؟ وكيف يُمكن أن تعكس قواعد التعديل الدستوري القيم الدستورية وتُبرز الهوية السياسية للمجتمع (المحور الثالث)؟

---

[1] Levinson, Sanford. "Designing an Amendment Process." In: John Ferejohn, Jack N. Rakove, and Jonathan Riley (eds.), *Constitutional Culture and Democratic Rule.* Cambridge: Cambridge University Press, 2001: pp. 271-275.

[2] Contiades, Xenophon, and Alkmene Fotiadou. "Models of Constitutional Change." In: Xenophon Contiades (ed.), Engineering Constitutional Change: A Comparative Perspective on Europe, Canada and the USA. New York: Routledge, 2013: pp. 417-431.

[3] Elster, Jon. Ulysses Unbound: Studies in Rationality, Precommitment, and Constraints. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

أولا:
ضمان استقرار النصوص الدستورية وتميزها عن التشريع العادي

تهدف قواعد تعديل الدستور إلى تحقيق تمييز واضح بين النص الدستوري والتشريع العادي، ففي الوقت الذي يمكن فيه تعديل القوانين أو إلغاؤها بواسطة أغلبية بسيطة داخل المجلس التشريعي، يتطلب تعديل النصوص الدستورية غالباً مستوى أعلى من الموافقة [4]، وقد يشمل ذلك الحصول على أغلبية تشريعية مطلقة، أو تأييد شعبي واسع، وأحياناً الجمع بين القاعدتين، هذا دون الخوض في باقي مساطر التعديل الدستوري التي تفرضها الدساتير المقارنة.

تعكس هذه الصرامة والجمود في الإجراءات الأهمية النسبية والكبرى للدستور كقانون أسمى مقارنةً بالقوانين العادية، كما تؤكد أن القوانين العادية تستمد مشروعيتها من النصوص الدستورية نفسها [5]، ومع ذلك، فإن تحقيق هذا التمييز يتطلب تحديد مستوى مناسب من صعوبة التعديل [6]. فكلما زادت سهولة تعديل النصوص الدستورية، اقترب الدستور من التشابه مع القانون العادي، مما قد يُفقده – أي الدستور - مكانته السامية، وهو ما يجعلنا نميز بين مفهوم الدساتير الجامدة والدساتير المرنة.

فقواعد تعديل الدستور تُنظم الكيفية التي يمكن من خلالها للفاعل السياسي تعديل نصوص الدستور ومعانيها، فهي تضع إطاراً مِسطريًا قانونياً شفافاً يُتيح إجراء تعديلات دستورية بطريقة رسمية ومعلنة [7] بشكل مسبق، وعلى النقيض من ذلك، يتم التعديل غير الرسمي من خلال إجراءات توصف بأنها "غير قانونية"، دون أن يُقصد بذلك نفي مشروعيتها بالضرورة [8].

---

[4] Sajó, András. Limiting Government: An Introduction to Constitutionalism. New York: Central European University Press, 1999: pp. 39-40.

Schmitt, Carl. Constitutional Theory, edited and translated by Jeffrey Seitzer. Durham: Duke University Press, 2008: pp. 71-72.

Schneier, Edward. Crafting Constitutional Democracies: The Politics of Institutional Design. New York: Rowman & Littlefield, 2006: p. 222.

Alexander, Larry. "Constitutions, Judicial Review, Moral Rights, and Democracy: Disentangling the Issues." In: Grant Huscroft (ed.), Expounding the Constitution: Essays in Constitutional Theory. New York: Cambridge University Press, 2008: pp. 119-120.

[5] Lutz, Donald S. "Toward a Theory of Constitutional Amendment." In: Sanford Levinson (ed.), Responding to Imperfection: The Theory and Practice of Constitutional Amendment. Princeton: Princeton University Press, 1995: pp. 237-240.

[6] Vile, John R. Contemporary Questions Surrounding the Constitutional Amending Process. Westport: Praeger, 1993: p. 2.

Wolf-Phillips, Leslie. "Introduction." In: Leslie Wolf-Phillips (ed.), *Constitutions of Modern States: Selected Texts and Commentary.* New York: Praeger, 1968: p. 25.

[7] Hart, Vivien. Democratic Constitution Making. United States Institute of Peace Special Report, no. 107, 2003: p. 4

[8] Dixon, Rosalind, and Richard Holden. "Constitutional Amendment Rules: The Denominator Problem." In: Tom Ginsburg (ed.), Comparative Constitutional Design. New York: Cambridge University Press, 2012: p. 195.

Amar, Akhil Reed. "Philadelphia Revisited: Amending the Constitution Outside Article V." University of Chicago Law Review, Chicago, vol. 55, no. 4, 1988: pp. 1043-1060.

في هذا السياق، تؤكد بعض الاتجاهات الفقهية أن هناك إجراءات غير رسمية لكنها تُعد صحيحة، تتجاوز النصوص الواضحة الواردة في مواد دستورية محددة [9]، مثل تلك الواردة في المادة الخامسة من دستور الولايات المتحدة [10] ، وتوصف التعديلات الدستورية غير الرسمية بأنها "غير قانونية"، في مقابل وصف التعديلات الخاضعة لقواعد تعديل الدستور الرسمية بأنها "قانونية"، للتأكيد على الفرق الجوهري بينهما، إذ إن التعديلات غير الرسمية تعتمد على إجراءات لم تُدرج ضمن نصوص الدستور، بخلاف قواعد التعديل الرسمية التي تُحدد بوضوح في الوثيقة الدستورية.

علاوة على دورها في تنظيم التعديلات الدستورية، تفرض قواعد تعديل الدستور الرسمية التزامات واضحة على الفاعلين السياسيين المستقبليين، بحيث تُقيّدهم بالخيارات التي أقرّها واضعو الدستور "السلطة التأسيسية الاصلية"، ويُعد الحظر على تعديل موضوعات معينة من أقوى وسائل "الإلزام المسبق"، حيث تكرّس السلطة المؤسِّسَّة تلك الخيارات عبر جعلها غير قابلة للتعديل [11] من قبل السلطة المُؤَسَّسَّة، وبذلك، فإن الأدوار الوظيفية لهذه النصوص تعكس "ثقة مفرطة في الحكمة السياسية للسلطة المؤسِّسَّة، والمقرونة بانعدام ثقة كبير في الأجيال القادمة [12] أو بمفهوم أدق في السلطة المُؤَسَّسَّة.

[9] Ackerman, Bruce A. "Transformative Appointments." *Harvard Law Review,* Cambridge, vol. 101, no. 6, 1988: pp. 1164-1179.

Fleming, James E. "We the Unconventional American People." *University of Chicago Law Review,* Chicago, vol. 65, no. 4, 1998: p. 1513.

Klarman, Michael J. "Constitutional Fact/Constitutional Fiction: A Critique of Bruce Ackerman's Theory of Constitutional Moments." *Stanford Law Review,* Stanford, vol. 44, no. 3, 1992: p. 759.

Kramer, Larry. "What's a Constitution for Anyway? Of History and Theory, Bruce Ackerman and the New Deal." *Case Western Reserve Law Review,* Cleveland, vol. 46, no. 3, 1996: p. 885.

Rosenberg, Gerald N. "The Unconventional Conventionalist." *Green Bag,* Washington, DC, vol. 2, no. 2, 1999: p. 209.

Schauer, Frederick. "Deliberating About Deliberation." *Michigan Law Review,* Ann Arbor, vol. 90, no. 6, 1992: p. 1187.

Sherry, Suzanna. "The Ghost of Liberalism Past." *Harvard Law Review,* Cambridge, vol. 105, no. 4, 1992: p. 918.

Tribe, Laurence H. "Taking Text and Structure Seriously: Reflections on Free-Form Method in Constitutional Interpretation." *Harvard Law Review,* Cambridge, vol. 108, no. 6, 1995: p. 1221.

[10] تنص المادة الخامسة من دستور الولايات المتحدة الامريكية لسنة 1789 والمعدل سنة 1992 على أنه:

يقترح الكونغرس، إذا رأى ثلثا أعضاء المجلسين ضرورة لذلك، تعديلات لهذا الدستور، أو يدعو، بناء على طلب السلطات التشريعية لثلثي مختلف الولايات، إلى عقد مؤتمر لاقتراح تعديلات، تصبح في كلتا الحالتين، صالحة من حيث جميع المقاصد والغايات، كجزء من هذا الدستور، عندما تصادق عليها السلطات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات، أو مؤتمرات تعقد في ثلاثة أرباع الولايات، أياً كانت وسيلة المصادقة التي يقترحها الكونغرس من بين هاتين، شرط أن لا يؤثر أي تعديل يتم ويقر قبل سنة ألف وثمانمائة وثمانية في أية صورة كانت على العبارتين الأولى والرابعة من الفقرة التاسعة من المادة الأولى، و ألا تحرم أية ولاية، دون موافقتها، من حق الاقتراع في مجلس الشيوخ.

[11] Elster, Jon. "Constitutionalism in Eastern Europe: An Introduction." *University of Chicago Law Review,* Chicago, vol. 52, no. 2, 1991: pp. 447-471.

[12] Levinson, Sanford. "The Political Implications of Amending Clauses." *Constitutional Commentary,* Minneapolis, vol. 13, no. 1, 1996: pp. 107-112.

بمعنى أخر، تتجلى دينامية انعدام الثقة هذه - والتي تدفع واضعي الدساتير إلى إنشاء قواعد تعديل صارمة – في تقليص نطاق حرية الفاعل السياسي مستقبلاً [13]، وفي ذات السياق، فإن تعقيد إجراءات التعديل ينطلق من رؤية واضعي الدساتير الذين يثقون بأنفسهم، ولكنهم لا يثقون بخلفائهم في إدارة الشأن العام [14].

هذا الإلزام المسبق، يعزز باستخدام أدوات محددة، مثل اشتراط الأغلبية المطلقة أو المطلقة الخاصة، أو اشتراط الاستفتاء الشعبي إلى جانب إدخال فترات زمنية تؤخر إمكانية إجراء التعديلات الدستورية [15]، مما يحد من إمكانية التغيير الفوري ويعزز استقرار النصوص الدستورية.

إن قواعد تعديل الدستور الرسمية تُعد أداة أساسية لتحسين تصميم الدساتير، وذلك من خلال معالجة العيوب التي تكشفها التجربة العملية والتغيرات الزمنية، فإذا كانت الأمة تهدف إلى العمل بدستور مكتوب يحتوي على تفاصيل محددة في بعض مواده، فإن اللحظات ستأتي، ما لم يتم تجاهل نصوص الدستور بشكل صارخ، حيث يصبح من الضروري إدخال تعديلات لإصلاح العيوب الظاهرة أو لتلبية تطلعات جديدة [16]."

تُعدّ إجراءات تعديل الدستور الرسمية أداة جوهرية تمكن الفاعلين السياسيين من التكيّف مع الاحتياجات المتجددة للمجتمع السياسي على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية [17]، وهي احتياجات قد لا تُلبّى بشكل كافٍ بسبب قصور في التصميم الدستوري أو تغيّرات في الظروف الاجتماعية [18]. تعمل هذه الإجراءات ضمن إطار يراعي إمكانية وقوع الأخطاء البشرية، وتهدف إلى معالجة أوجه القصور في تصميم الدستور نفسه [19].

إلى جانب ذلك، تسهم هذه القواعد في تعزيز الوعي العام وتوسيع نطاق النقاش المجتمعي، حيث تُلزم الفاعلين السياسيين بمناقشة مقترحات التعديل والتفاوض حولها علنًا بما يحقق المصلحة العامة. وتضمن هذه الإجراءات أن تكون القرارات المرتبطة بتعديل الدستور مدروسة جيدًا ومستندة إلى توقعات مستقرة، مما يعزز مصداقيتها وشرعيتها [20].

---

[13] Boudreaux, Donald J., and A. C. Pritchard. "Rewriting the Constitution: An Economic Analysis of the Constitutional Amendment Process." Fordham Law Review, New York, vol. 62, no. 1, 1993: pp. 111, 123-124.

[14] Sager, Lawrence G. "The Birth Logic of a Democratic Constitution." In: Jack N. Rakove, Jonathan Riley (eds.), *Constitutional Culture and Democratic Rule,* Cambridge: Cambridge University Press, 2001: pp. 110-124

[15] Elster, Jon. *Ulysses Unbound: Studies in Rationality… Op.cit,* p. 104

[16] Denning, Brannon P., and John R. Vile. "The Relevance of Constitutional Amendments: A Response to David Strauss." *Tulane Law Review,* New Orleans, vol. 77, no. 1, 2002: pp. 247-275.

[17] Negretto, Gabriel L. "Toward a Theory of Formal Constitutional Change: Mechanisms of Constitutional Adaptation in Latin America." In: Detlef Nolte and Almut Schilling-Vacaflor (eds.), *New Constitutionalism in Latin America: Promises and Practices,* Farnham: Ashgate, 2012: pp. 51-52.

[18] Ku, Raymond. "Consensus of the Governed: The Legitimacy of Constitutional Change." *Fordham Law Review,* New York, vol. 64, no. 2, 1995: pp. 535-542.

[19] Rasch, Bjørn Erik, and Roger D. Congleton. "Amendment Procedures and Constitutional Stability." In: Roger D. Congleton and Birgitta Swedenborg (eds.), *Democratic Constitutional Design and Public Policy: Analysis and Evidence,* Cambridge, Mass: MIT Press, 2006: pp. 319-326

[20] Ibid. p.327.

كما أن اشتراط الأغلبية المطلقة في العادة لاعتماد هذه التعديلات يضفي بعدًا إضافيًا من التروي والتفكير المتأنّي، حيث يُطلب من مؤيدي أي تعديل دستوري إقناع شرائح واسعة من المجتمع [21]. وهذا يُسهم في ضمان أن القرارات المتخذة تحقق المصلحة العامة في ظل السيادة الشعبية [22] أو سيادة الأمة.

وتُفضي نتيجة هذا النقاش العام إلى تعديل رسمي يوثَّق في نص الدستور، مما يسهم في تعزيز القيم الدستورية وترسيخها. ويُحدث هذا التعديل تغييرًا جوهريًا في أحد جوانب الدستور المهمة من خلال إضافة نصوص جديدة تُعبر عن تطلعات المجتمع واحتياجاته المتجددة [23].

كما أن الإعلان المصاحب للتعديل يُسهم في رفع توقعات المواطنين بشأن التزام السلطات العامة باحترام هذا التغيير وتنفيذه، مما يزيد من التكاليف السياسية والاجتماعية لأي تجاهل أو تراخٍ في تطبيقه [24]، ويُعزز بذلك مكانة التعديلات الدستورية كآلية لتكريس سيادة القانون ودعم الاستقرار المؤسسي.

ثانيا :
ديناميةالتكيّف الديمقراطي وضمان التحولات السياسية السلمية

تُعدّ قواعد تعديل الدستور الرسمية أداة رقابية فعّالة تتيح تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث. كما تمنح الفاعلين السياسيين إمكانية مراجعة التعديلات الدستورية غير الرسمية التي تنتج عن التفسيرات التي تقدمها المحاكم الدستورية أو القضاء الدستوري خلال عملية التأويل الدستوري [25]. وتكمن أهمية هذه القواعد في قدرتها على توجيه المحاكم نحو تفسيرات جديدة للدستور، بل وتجاوز الأحكام الدستورية الصادرة عنها عند الضرورة [26].

ومع ذلك، فإن تأثير هذه القواعد يتفاوت تبعًا لدرجة صرامة وجمود إجراءات ومساطر التعديل. فكلما كانت عملية التعديل أكثر جمودا، ازدادت حماية الأحكام الدستورية الصادرة عن القضاء من أي محاولات للتغيير. أما إذا كانت الإجراءات أقل تعقيدًا، فإنها تمنح الفاعلين السياسيين مرونة أكبر لإعادة تشكيل وتفسير مضامين الدستور [27].

بالتالي، فإن استمرارية الأحكام القضائية وفعاليتها تعتمد بشكل مباشر على صرامة وجمود عملية التعديل الرسمي، مما يجعل هذه القواعد جزءًا جوهريًا في ضبط العلاقة بين السلطة القضائية والفاعلين السياسيين، وتعزيز التوازن الدستوري في النظام السياسي.

---

[21] Ku, *Op. Cit*, p. 571.

[22] Lutz, Op. Cit., pp. 239-240.

[23] Denning and Vile, *Op. Cit,* p. 279.

[24] Ibid.

[25] Lajoie, Andrée, and Henry Quillinan. "Emerging Constitutional Norms: Continuous Judicial Amendment of the Constitution-The Proportionality Test as a Moving Target." *Law and Contemporary Problems,* Durham, vol. 55, no. 1, 1992: p. 285

[26] Dixon, Rosalind. "Constitutional Amendment Rules: A Comparative Perspective." In: Tom Ginsburg and Rosalind Dixon (eds.), *Comparative Constitutional Law,* Cheltenham: Edward Elgar, 2011: pp. 96-98.

[27] Lijphart, Arend. *Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries.* New Haven: Yale University Press, 1999: pp. 228-230

يُعدّ حق تعديل الدستور قبل كل شيء تعبيرًا عن الاختيار الديمقراطي للأمة. في هذا الإطار، تُبرز النقاشات الفكرية أن الشرعية التي يستمدها الدستور تعتمد على مبدأ الحكم الذاتي الممتد عبر الزمن، مما يتطلب أن تتمكن الأمة من رفض أي جزء من الدستور يتعارض مع إرادة الشعب الحالية [28]. ويُبنى على ذلك أن الدستورية المكتوبة تتطلب عملية كتابة وإعادة كتابة مستمرة للدستور من قبل الشعب [29]، بما يعكس التغيرات في تطلعاته واحتياجاته.

علاوةً على تعزيز الأسس الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية، تُسهم قواعد تعديل الدستور الرسمية في تحقيق الأهداف الجوهرية للديمقراطية، لا سيما تلك المتعلقة بتقييد هيمنة الأغلبية وضمان حماية حقوق الأقليات. وتدعم هذه القواعد مبدأ سيادة القانون من خلال تعزيز استقرار النصوص الدستورية وزيادة الحماية المقدمة للأقليات [30]، مما يعزز من توازن القوى داخل النظام الديمقراطي ويكرس احترام القيم الدستورية الأساسية.

من جهة أخرى، تُعتبر قواعد تعديل الدستور أداة فعّالة لتسهيل التحولات السياسية الكبرى بطرق سلمية ومنظمة بعيدا عن العنف، مما يعكس أحد أبرز أدوارها في ترويض النزعات الثورية. فعملية التعديل، كما أشار والتر ديلينجر في سياق المادة الخامسة من الدستور الأمريكي، تُعد بمثابة "ترويض لحق الثورة [31]"، حيث توفّر آلية دستورية لتحقيق تغييرات تتراوح بين طفيفة وجذرية دون الحاجة إلى إعادة كتابة الدستور بالكامل أو اللجوء إلى وسائل غير نظامية أو عنف لتحقيق التجديد الدستوري.

وقد أدرك واضعو الدساتير منذ البداية أهمية هذه الوظيفة. ففي مؤتمر فيلادلفيا الدستوري عام 1787، أكد جورج ميسون على حتمية الحاجة إلى التعديلات، ولكنه أشار إلى أن إتاحتها عبر آليات سهلة ومنتظمة ودستورية يُعد أكثر حكمة من تركها خاضعة للعشوائية والصدفة والعنف [32].

إذ تُسهم هذه القواعد أيضًا في تعزيز استمرارية التغيير الدستوري بدلاً من وقوعه على نحو متقطع وغير مستقر [33]. فإدراجها في النص الدستوري يضمن إمكانية إجراء التعديلات ضمن الأطر القائمة، دون الحاجة إلى مراجعة شاملة أو تقويض النظام الدستوري. وبهذا المعنى، تُعزز قواعد تعديل الدستور الرسمية من فرص تحقيق تغييرات مستدامة في إطار الشرعية الدستورية، مما يعكس قيم النظام السياسي القائم ويكرس مبدأ سيادة القانون [34].

---

[28] Rubenfeld, Jed. *Freedom and Time: A Theory of Constitutional Self-Government.* New Haven: Yale University Press, 2001: p. 174

[29] Ibid.

[30] Congleton, Roger D. *Perfecting Parliament: Constitutional Reform, Liberalism, and the Rise of Western Democracy.* New York: Cambridge University Press, 2011: p. 287

[31] Dellinger, Walter. "The Legitimacy of Constitutional Change: Rethinking the Amendment Process." *Harvard Law Review,* Cambridge, vol. 97, no. 2, 1983: pp. 386-431.

[32] Farrand, Max (ed.). *The Records of the Federal Convention of 1787,* revised ed., vol. 1. New Haven: Yale University Press, 1966: p. 203

[33] Suber, Peter. *The Paradox of Self-Amendment: A Study of Logic, Law, Omnipotence, and Change.* New York: Peter Lang, 1990: p. 18

[34] Dixon, "Constitutional Amendment Rules: A Comparative ....Op. Cit, p. 97.

ثالثا :
التعبيرعن القيم الدستورية في قواعد تعديل الدستور

تُؤدي قواعد تعديل الدستور مجموعة واسعة من الوظائف التي تم تحديدها مسبقًا، وتتضمن ثماني وظائف رئيسية. ومع ذلك، يمكن إضافة وظيفة أخرى لهذه القواعد تتمثل في التعبير عن القيم الدستورية. فرغم أن هذا الطرح قد أُشير إليه أو أُدرك بشكل عام في بعض الدراسات، إلا أنه لم يُطوَّر كفرضية مستقلة وشاملة. إذ تُظهر هذه الفرضية أن قواعد تعديل الدستور الرسمية قد تُعلن صراحةً أو تُشير ضمنيًا إلى القيم الدستورية الأساسية [35].

وقد وُضّح هذا المفهوم بشكل مختصر في الدراسات المقارنة للدساتير، حيث أُشير إلى أن قواعد التعديل الرسمية يمكن أن تعبّر عن القيم الجوهرية. إلا أن هذا الطرح بقي مقتضبًا ومحدودًا، واقتصر على الأحكام الدستورية غير القابلة للتعديل. وكما سيتضح لاحقًا، فإن هذه الأحكام ليست النوع الوحيد من قواعد تعديل الدستور التي يمكن أن تعكس القيم الدستورية، مما يتطلب توسيع النقاش ليشمل القواعد الأخرى التي تلعب دورًا مشابهًا.

تناولت الدراسات المتعلقة بتصميم الدساتير وتقديم المشورة للديمقراطيات الناشئة كيفية هيكلة قواعد تعديل الدستور الرسمية، مع التركيز على التوتر القائم بين الليبرالية والديمقراطية عند صياغة هذه القواعد. وقد تم تحليل التداعيات التي قد تنشأ عن تبني قواعد جامدة للتعديل، حيث يُظهر هذا التحليل أن الإجراءات الرسمية لتعديل الدستور تكشف عن تنوع النظريات الكامنة وراء الديمقراطيات الليبرالية المختلفة [36].

وتُبرز هذه القواعد أيضًا الأعراف العامة والالتزامات الأساسية التي تشكل الإطار الذي تستند إليه التفاصيل الدستورية الدقيقة [37]، مما يجعلها أداة فعّالة لفهم الأسس النظرية التي يقوم عليها التصميم الدستوري في النظم الديمقراطية الليبرالية.

لذلك، يشار بشكل غير مباشر إلى أن قواعد تعديل الدستور الرسمية قد تُستخدم كوسيلة للتعبير عن القيم الدستورية. فعلى سبيل المثال، تم ملاحظة أن المادة الخامسة من الدستور الأمريكي تُظهر تفاوتًا في درجة صعوبة التعديل استنادًا إلى الأهمية المتصورة للقضايا المطروحة، مع التركيز على قضايا مثل المساواة في حق التصويت [38]. كما تم تطوير مفهوم "وظيفة الإعلان للتعديلات المكتوبة [39]"، إلا أن هذا المفهوم ركّز على التعديلات الرسمية ذاتها، دون التطرق بشكل كافٍ إلى القواعد التي تُنظم ترسيخها.

---

[35] Finer, S.E., Bogdanor, Vernon, and Bernard Rudden. *Comparing Constitutions.* Oxford: Clarendon Press, 1995: p. 13

[36] Holmes, Stephen, and Cass R. Sunstein. "The Politics of Constitutional Revision in Eastern Europe." In: Sanford Levinson (ed.), *Responding to Imperfection: The Theory and Practice of Constitutional Amendment,* Princeton: Princeton University Press, 1995: pp. 275, 278-279.

[37] Ibid, p. 279.

[38] Dixon, Rosalind, and Richard Holden, Op. Cit. p. 122.

[39] Denning and Vile, *Op. Cit,* p. 279.

وعلى نحو مشابه، لوحظ أن الدول تختلف في تصميم مسارات تعديل الدستور بحسب موضوع التعديل المقترح [40]، كما هو الحال في الهند [41] وجنوب أفريقيا [42]. ومع ذلك، لم يتم تقديم توضيحات أو أمثلة مباشرة تُبيّن كيف يمكن لقواعد التعديل الرسمية أن تُعبر عن القيم الدستورية بشكل فعلي.

---

[40] Dixon, "Constitutional Amendment Rules: A Comparative .... Op. Cit, p. 103.

[41] تنص النقطة 368 من الجزء العشرون من دستور الهند لسنة 1949 المعدل سنة 2016 على انه:

وبخلاف ما هو وارد في هذا الدستور، يجوز للبرلمان أثناء ممارسة سلطته التأسيسية أن يعمل على تعديل الدستور من خلال إضافة، أو تغيير أو إلغاء أي حكم من أحكام هذا الدستور، وفقًا للإجراء المنصوص عليه في هذه المادة.

لا يمكن الشروع في إجراء أي تعديل لهذا الدستور إلا من خلال طرح مشروع قانون لهذا الغرض في أي من مجلسي البرلمان، وعندما يتم تمرير مشروع القانون في كل من المجلسين بأغلبية مجموع أعضاء كل من كلا المجلسين وبأغلبية لا تقل عن ثلثي أعضاء المجلس الحاضرين والمصوتين، فإنه يجب تقديمه إلى الرئيس الذي سيعطي موافقته على مشروع القانون، وبناءً على ذلك، فإن الدستور يصبح معدلاً وفقًا للشروط الواردة في مشروع التعديل:

شريطة أنه إذا كان هذا التعديل يهدف إلى إجراء أي تغيير في أي مما يلي:

المادة 54، أو المادة 55، أو المادة 73، أو المادة 162 أو المادة 241، أو المادة 279أ، أو

الفصل الرابع من الباب الخامس، أو الفصل الخامس من الباب السادس أو الفصل الأول من الباب الحادي عشر، أو

أي من القوائم في الجدول السابع، أو

تمثيل الولايات في البرلمان، أو

أحكام هذه المادة.

التعديل آنذاك يقتضي أيضًا المصادقة عليه من الهيئات التشريعية لما لا يقل عن نصف الولايات، بموجب قرارات يتم تمريرها في ذلك الشأن من قبل تلك الهيئات التشريعية، قبل أن يصار إلى تقديم مشروع القانون الذي ينص على ذلك التعديل إلى الرئيس للموافقة.

[42] تنص النقطة 44 من الفصل 4 من دستور جنوب إفريقيا لسنة 1992 المعدل سنة 2012:

تخول السلطة التشريعية الوطنية المنوط بها البرلمان-

إلى الجمعية الوطنية سلطة-

تعديل الدستور؛

التنازل عن أي من سلطاتها التشريعية، فيما عدا سلطة تعديل الدستور، لأية جهة تشريعية في أي فرع أخر من فروع الحكومة؛ و

تخول السلطة التشريعية الوطنية المنوط بها البرلمان- إلى المجلس الوطني للأقاليم سلطة-

المشاركة في تعديل الدستور وفقاً للقسم

- تنص النقطة 74 من الجزء ج من الفصل 4 من نفس الدستور:

يجوز تعديل القسم (1) وهذه الفقرة بمشروع قانون يتم إقراره من كل من-

الجمعية الوطنية، بموافقة 75 في المائة على الأقل من أعضائها؛ و

المجلس الوطني للأقاليم، بموافقة ستة أقاليم على الأقل.

يجوز تعديل الفصل الثاني (2) بمشروع قانون يتم إقراره من كل من-

الجمعية الوطنية، بموافقة ثلثي الأعضاء على الأقل؛ و

المجلس الوطني للأقاليم، بموافقة ستة أقاليم على الأقل.

يجوز تعديل أي حكم آخر من أحكام الدستور بمشروع قانون يتم إقراره من كل من-

الجمعية الوطنية، بموافقة ثلثي أعضائها على الأقل؛ و

المجلس الوطني للأقاليم، بموافقة ستة أقاليم على الأقل، إذا كان التعديل:

يتعلق بمسألة تؤثر على المجلس؛

يغير الحدود الإقليمية أو سلطاتها أو مهامها أو مؤسساتها؛ أو

يعدّل حكماً يتناول، على وجه الخصوص، مسألة إقليمية.

لا يجوز أن يتضمن مشروع القانون المعدّل للدستور أحكاماً غير التعديلات الدستورية والمسائل المتصلة بالتعديلات.

من ناحية أخرى، تُعتبر الدساتير وسيلة تعبيرية تُبرز الهوية المشتركة للمجتمع الدستوري وتُميزه عن غيره من المجتمعات. إذ تُكتب بعض الدساتير لتعكس الأعراف فوق الدستورية التي تُوحّد المجتمع وتعبر عن طبيعته الفريدة. فهي تُمثّل، من خلال ترتيباتها المؤسسية الراسخة أو المبادئ المستخلصة من تفسير نصوصها، الطرق التي تُعرّف بها الأمة نفسها [43] وتُبرز هويتها.

علاوة على ذلك، يمكن أن تُستخدم الدساتير كأداة لتعزيز الوعي الجماعي، حيث تُساعد في التغلب على الانقسامات الإقليمية أو العرقية [44]. هذه الوظيفة التعبيرية لا تقتصر فقط على عكس الهوية القائمة، بل قد تُسهم في خلق وعي جديد يُوحد الشعب حول رؤية مشتركة [45]. وتُبرز هذه الوظيفة الرمزية خصوصية عملية صياغة الدساتير، حيث تعبر عن الأمة بطريقة تُجسد قيمها وهويتها المحلية بشكل مميز، مما يجعل الدستور أداة لتعريف الذات الوطنية وبناء الأمة [46].

كما تُعبّر الدساتير عن قيم وطنية دون أن يكون لها تأثير قانوني فوري أو ملموس. فالنصوص الدستورية غالبًا ما تُعلن عن أهداف وتطلعات تعكس هوية الأمة، حيث يُمكن أن تُعطى أهمية لهذه الإعلانات رغم غياب آثار واضحة أو مباشرة لها [47]. على سبيل المثال، قد يتمسك مجتمع ما بمعيار مكافحة التمييز لأسباب تعبيرية بحتة، حتى وإن لم يكن هناك يقين حول تأثير هذا المعيار في تحسين أوضاع الأقليات بشكل فعلي.

هذا الجانب التعبيري يتجاوز الجوانب التقليدية للتحريم أو التفويض، إذ يتمثل في الدور الثقافي الذي يلعبه القانون والقضاء وقرارات المحاكم الدستورية. فعندما تصدر المحكمة الدستورية حكمًا، يُنظر إليها على أنها تُجسد المبادئ والالتزامات الأساسية للأمة، وهو أمر يُعتبر ذا أهمية كبيرة، بغض النظر عن الآثار التقليدية لهذا القرار [48]. بهذا المعنى، يكون التعبير الدستوري منفصلًا عن الجانب التنفيذي أو الإلزامي، مع التركيز على القيمة الرمزية التي تحملها النصوص في تعزيز الهوية الوطنية والقيم المشتركة.

تعكس قيم الدستور ما يمكن تسميته بـ"هوية الدستور [49]"، وهي المظهر الذي يجسد الأيديولوجيات والهياكل الأساسية للمجتمع. وللتعرف على هذه الهوية، فإن النص الدستوري ذاته يُعد المصدر الأول والأهم [50]، حيث

---

[43] Tushnet, Mark. *Weak Courts, Strong Rights: Judicial Review and Social Welfare Rights in Comparative Constitutional Law.* Princeton: Princeton University Press, 2008: p. 12

[44] Ginsburg, Tom. "Written Constitutions and the Administrative State: On the Constitutional Character of Administrative Law." In: Susan Rose-Ackerman and Peter L. Lindseth (eds.), *Comparative Administrative Law,* Cheltenham: Edward Elgar, 2010: pp. 117-118

[45] Ibid.

[46] Levinson, Sanford. "The Constitution in American Civil Religion." *Supreme Court Review,* Chicago, vol. 123, 1979: pp. 150-151.

[47] Sunstein, Cass R. "On the Expressive Function of Law." *European Constitutional Law Review,* Cambridge, vol. 5, no. 1, 1996: pp. 66-67

[48] Ibid.

[49] Jacobsohn, Gary Jeffrey. *Constitutional Identity.* Cambridge, Mass: Harvard University Press, 2010: p. 348

[50] Sunstein, *Op. Cit.,* pp. 66-67

يُستخدم كأداة لكتابة [51] وترميز المبادئ والقيم الأساسية التي تُميز المجتمع [52]. غير أن هذا الترميز والتفسير الذي يرافقه ليسا ثابتين، إذ قد يخضعان للتغيير مع مرور الزمن [53].

هذا التغير متوقع ويعكس الطبيعة الديناميكية للدساتير، فالقانون، كما توضح الدراسات المقارنة، لا يقتصر على الوظائف التنظيمية فقط، بل يُعبّر أيضًا عن روايات وقصص تعكس ثقافة المجتمع الذي ساهم في صياغته، قصص عن هويتنا ومن أين جئنا وإلى أين نتجه [54]. هذه القصص، التي تُجسد القيم السائدة، تؤثر بشكل عميق على كيفية ابتكار القواعد القانونية وتطبيقها، وكذلك على الطريقة التي تُفهم بها الحقائق داخل النظام القانوني، وكيف تُترجم إلى لغة ومفاهيم قانونية [55]. بذلك، يصبح الدستور أداة لفهم الهوية الجماعية ومسار تطور المجتمع.

الخاتمة

تكشف دراسة قواعد التعديل الدستوري عن أبعادها المتشابكة ودورها المحوري في صياغة العلاقة بين الاستقرار الدستوري وديناميكية التغيير السياسي. فمن خلال تناولها كأداة تقنية وتنظيمية، تبرز قواعد التعديل بوصفها آلية لضمان سمو النصوص الدستورية على التشريعات العادية، ما يعزز شرعيتها ويكرّس موقعها كمرجع أعلى للنظام القانوني. إلا أن الأبعاد التنظيمية ليست سوى جزء من الصورة الكاملة، فقواعد التعديل تحمل أيضًا بُعدًا تعبيرياً يُعمّق فهمنا لدورها في تجسيد القيم الدستورية الأساسية وتوطيد الهوية السياسية للمجتمع.

تُظهر هذه الدراسة أن قواعد التعديل الدستوري، من حيث بنيتها وأهدافها، تسهم في بناء توازن دقيق بين استقرار النصوص وقدرتها على التكيف مع المتغيرات. فجمود الشروط والإجراءات التي تفرضها هذه القواعد لا تهدف فقط إلى تقييد التحولات العشوائية، بل أيضًا إلى ضمان أن أي تغيير دستوري يُجسد الإرادة الجماعية ويعكس رؤية الأمة لمستقبلها. وهذا التوازن بين الاستقرار والتغيير يُعد أحد أعمدة نجاح الأنظمة الديمقراطية واستدامتها.

إلى جانب ذلك، تُبرز الدراسة أن البُعد التعبيري لقواعد التعديل الدستوري يُشكل عمقًا إضافيًا يُعزز من وظائفها التقليدية. فمن خلال تنظيم آليات التعديل وإبراز القيم التي تُكرّسها، تُسهم هذه القواعد في تقديم الدستور كوثيقة حية، تحمل طموحات المجتمع وقيمه في كل مرحلة من مراحل تطوره. وعليه، فإن التعبير عن القيم الدستورية ليس مجرد وظيفة إضافية، بل هو جوهر يُثري مفهوم الدستور بوصفه نصًا قانونيًا وثقافيًا يعكس هوية الأمة ويُرشد مسار تطورها.

يتضح من تحليل المقال، أن قواعد التعديل الدستوري ليست أداة جامدة تُحكمها ضرورات تقنية بحتة، بل هي عنصر ديناميكي يحمل بُعدًا ثقافيًا وسياسيًا يُعبر عن روح الأمة وطبيعة نظامها السياسي. فعبر صرامة

[51] Coan, Andrew B. "The Irrelevance of Writtenness in Constitutional Interpretation." *University of Pennsylvania Law Review,* Philadelphia, vol. 158, no. 4, 2010: p. 1025

[52] Grey, Thomas C. "The Constitution as Scripture." *Stanford Law Review,* California, vol. 37, no. 1, 1984: pp. 1-16.

[53] Lerner, Max. "Constitution and Court as Symbols." *The Yale Law Journal,* Danvers, vol. 46, no. 8, 1937: pp. 1290, 1294-1305

[54] Glendon, Mary Ann. *Abortion and Divorce in Western Law.* Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1987: p. 8

[55] Ibid.

إجراءاتها ودقتها، تنجح هذه القواعد في تحقيق وظائف متعددة: الحفاظ على الاستقرار، ضمان التحولات السلمية، وتجسيد القيم الدستورية.

بالعودة إلى العنوان "التعبير عن القيم الدستورية كوظيفة من وظائف قواعد التعديل الدستوري"، فإن الدراسة تُعيد التأكيد على أن قواعد التعديل ليست مجرد أدوات لتنظيم النصوص أو ضبط التحولات السياسية، بل هي أيضًا تجسيد رمزي لقيم الأمة وهويتها. فهي تُظهر كيف يمكن للدساتير أن تكون أكثر من مجرد نصوص قانونية، إذ تتحول إلى آليات لصياغة الهوية الجماعية وتعزيز الشعور بالانتماء الوطني.

إن هذه النتائج تُبرز الحاجة إلى رؤية أوسع لقواعد التعديل الدستوري، رؤية تربط بين الجوانب التقنية والتنظيمية وبين الأبعاد الثقافية والسياسية. كما تدعو إلى تعميق البحث حول كيفية توظيف البُعد التعبيري لهذه القواعد في ترسيخ القيم الديمقراطية وبناء مجتمعات مستقرة ومتطورة، تكون قادرة على التفاعل مع متغيرات العصر دون أن تفقد هويتها الدستورية. بهذا المعنى، تُصبح قواعد التعديل الدستوري عنصرًا جوهريًا ليس فقط في بناء الأنظمة الدستورية، بل أيضًا في صياغة مسارات تطور المجتمعات الإنسانية

لائحة المراجع

Ackerman, Bruce A. (1988). Transformative appointments. *Harvard Law Review*, 101(6).

Alexander, Larry. (2008). Constitutions, judicial review, moral rights, and democracy: Disentangling the issues. In Grant Huscroft (Ed.), *Expounding the constitution: Essays in constitutional theory*. New York: Cambridge University Press.

Amar, Akhil Reed. (1988). Philadelphia revisited: Amending the constitution outside Article V. *University of Chicago Law Review*, 55(4).

Coan, A. B. (2010). The irrelevance of writtenness in constitutional interpretation. *University of Pennsylvania Law Review*, *158*(4),.

Contiades, Xenophon, & Fotiadou, Alkmene. (2013). Models of constitutional change. In Xenophon Contiades (Ed.), *Engineering constitutional change: A comparative perspective on Europe, Canada, and the USA*. New York: Routledge.

Dixon, Rosalind, & Holden, Richard. (2012). Constitutional amendment rules: The denominator problem. In Tom Ginsburg (Ed.), *Comparative constitutional design*. New York: Cambridge University Press.

Elster, Jon. (2000). *Ulysses unbound: Studies in rationality, precommitment, and constraints*. Cambridge: Cambridge University Press.

Fleming, James E. (1998). We the unconventional American people. *University of Chicago Law Review*, 65(4).

Ginsburg, T. (2010). Written constitutions and the administrative state: On the constitutional character of administrative law. In S. Rose-Ackerman & P. L. Lindseth (Eds.), *Comparative administrative law* (pp. 117–118). Edward Elgar.

Glendon, M. A. (1987). *Abortion and divorce in Western law* (p. 8). Harvard University Press.

Grey, T. C. (1984). The constitution as scripture. *Stanford Law Review*, *37*(1).

Hart, Vivien. (2003). *Democratic constitution making* (United States Institute of Peace Special Report No. 107).

Jacobsohn, G. J. (2010). *Constitutional identity* (p. 348). Harvard University Press.

Klarman, Michael J. (1992). Constitutional fact/constitutional fiction: A critique of Bruce Ackerman's theory of constitutional moments. *Stanford Law Review*, 44(3).

Kramer, Larry. (1996). What's a constitution for anyway? Of history and theory, Bruce Ackerman and the New Deal. *Case Western Reserve Law Review*, 46(3).

Lerner, M. (1937). Constitution and court as symbols. *The Yale Law Journal*, *46*(8), 1290, 1294–1305.

Levinson, S. (1979). The constitution in American civil religion. *Supreme Court Review*, *123*.

Levinson, Sanford. (2001). Designing an amendment process. In John Ferejohn, Jack N. Rakove, & Jonathan Riley (Eds.), *Constitutional culture and democratic rule*. Cambridge: Cambridge University Press.

Lutz, Donald S. (1995). Toward a theory of constitutional amendment. In Sanford Levinson (Ed.), *Responding to imperfection: The theory and practice of constitutional amendment*. Princeton: Princeton University Press.

Rosenberg, Gerald N. (1999). The unconventional conventionalist. *Green Bag*, 2(2).

Sajó, András. (1999). *Limiting government: An introduction to constitutionalism*. New York: Central European University Press.

Schauer, Frederick. (1992). Deliberating about deliberation. *Michigan Law Review*, 90(6).

Schmitt, Carl. (2008). *Constitutional theory* (Jeffrey Seitzer, Ed. & Trans.). Durham: Duke University Press.

Schneier, Edward. (2006). *Crafting constitutional democracies: The politics of institutional design*. New York: Rowman & Littlefield.

Sherry, Suzanna. (1992). The ghost of liberalism past. *Harvard Law Review*, 105(4).

Sunstein, C. R. (1996). On the expressive function of law. *European Constitutional Law Review*, *5*(1)

Tribe, Laurence H. (1995). Taking text and structure seriously: Reflections on free-form method in .

Tushnet, M. (2008). *Weak courts, strong rights: Judicial review and social welfare rights in comparative constitutional law* (p. 12). Princeton University Press.

Vile, John R. (1993). *Contemporary questions surrounding the constitutional amending process*. Westport: Praeger.

Wolf-Phillips, Leslie. (1968). Introduction. In Leslie Wolf-Phillips (Ed.), *Constitutions of modern states: Selected texts and commentary*. New York: Praeger.